

أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية للفترة (2010-2017)

د. أحمد عمر طوان*

المستخلص:

استهدف هذا البحث بيان مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية وذلك وفقاً لإرشادات ومعايير الرقابة المصرفية الدولية بازل III، وأثر معايير مخاطر السيولة الخاصة بلجنة بازل على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم قياس المعايير الخاصة بمخاطر السيولة وهي نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر كمتغيرات مستقلة، وأثر هذه المتغيرات على الأداء المالي والمتمثلة في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وحصصة السهم الواحد من الأرباح، كمتغيرات تابعة وذلك للفترة من 2010-2017، حيث تم اتباع طريقة التحليل القياسي لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews10) لتقدير نموذج الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك الإسلامية الأردنية وعددها ثلاثة بنوك وهي البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الصفوة الإسلامي، حيث تم الاعتماد على البيانات والقوائم المالية المستخرجة من التقارير السنوية. وأشارت أهم نتائج البحث إلى وجود أثر لمخاطر السيولة والمتمثلة في نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر، على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية والمتمثلة في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وحصصة السهم العادي من الأرباح، أما أهم توصيات الدراسة فكانت بضرورة تعاون البنك المركزي مع البنوك الإسلامية، وذلك في مجال تطبيق معايير بازل III، وذلك لما لهذه المعايير من أهمية بالغة في التخفيف من مخاطر السيولة.

*- محاضر بقسم الاقتصاد والمالية، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: معايير لجنة بازل III، مخاطر السيولة، الأداء المالي، البنوك الإسلامية الأردنية.

المقدمة:

تعد مخاطر السيولة من أهم الموضوعات التي تؤثر على العمل المصرفي الإسلامي وذلك لما لها من أهمية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، حيث تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لصعوبة الحصول على السيولة المطلوبة والتي قد تكون بسبب خلل في التدفقات النقدية، وتهتم إدارة الأصول والخصوم في المصارف التقليدية في جانب منها بتخفيض مخاطر السيولة، وتواجه البنوك الإسلامية هذا النوع من المخاطر مع فقدان البدائل الملائمة للتخفيف من المخاطر، بسبب أن الاقتراض بفائدة هو من الربا المحرم شرعاً، ولأن بيع الدين لا يجوز إلا بقيمته الإسمية، وبالتالي فإنها تكون أكثر حدة في المصارف الإسلامية لأنها لا يمكن أن تلجأ إلى الاقتراض من المصارف التجارية أو من المصرف المركزي بفائدة (صالح، 2009، ص2)، وتشير السيولة إلى قدرة الشركة أو المؤسسات المالية على تحويل أصولها إلى نقد، ويسمى هذا المصطلح أيضاً قابلية التسويق، ولكن هنا من المهم أن نلاحظ أن الأصول يمكن أن تباع دون إهلاك السعر، فمن الأفضل والأمن للمستثمرين أن يستثمروا في الأصول السائلة لأن الاستثمار فيها يمكن استرجاعه في أي وقت يرغب فيه المستثمرون (Azam، 2012، ص88).

أولاً: مشكلة الدراسة:

لقد لعبت مخاطر السيولة دوراً هاماً في منظومة العمل المصرفي وقد تعاضمت أهمية هذا الدور مع تنامي الأزمات التي تعرضت لها الصناعة المصرفية خاصة في الآونة الأخيرة، مما نجم عن ذلك إصدار معايير بازل جديدة خاصة بالسيولة وتعديل نسبة كفاية رأس المال، مما يحتم على الصناعة المصرفية الإسلامية

أن تواكب هذه التطورات ، مما يعني أن تلتزم بهذه المعايير الجديدة بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن هنا جاءت الدراسة لإلقاء الضوء على أثر مخاطر السيولة علي الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية.

وبناء على ما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال التالي: "ما هو

أثر مخاطر السيولة علي الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية؟"

ثانياً: أهداف الدراسة:

يمكن بيان أهم أهداف الدراسة في الآتي:

1- اختبار العلاقة بين مخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية.

2- اختبار العلاقة بين مخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية.

3- اختبار العلاقة بين مخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال أهمية السيولة في المصارف الإسلامية، حيث تساهم في الحد من المخاطر المالية في المصارف الإسلامية من خلال معايير بازل III ، وبالتالي التقليل من مخاطر السيولة، مما يؤدي إلى بناء الثقة مع المستثمرين وحماية استثماراتهم.

وتتمثل أهمية الدراسة في محاولتها التعرف على مخاطر السيولة باستخدام بعض المتغيرات وتشمل (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) من ناحية، وأثرها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية من خلال (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وحصصة السهم الواحد من الأرباح) من ناحية أخرى .

رابعاً: فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية. ويتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات التالية:

1-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية.

2-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية.

3-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية.

2- الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية.

ويتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات التالية:

2-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية.

2-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية.

2-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسب التمويل الصافي المستقر على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية.

3- الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية .

ويتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات التالية:

3-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية.

3-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية.

3-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية.

خامساً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على منهجين

هما:

1- المنهج الوصفي: استخدم هذا المنهج في إعداد الإطار النظري للدراسة وذلك بالرجوع إلى الدراسات المكتبية والمصادر الثانوية و المقالات والدراسات والرسائل الجامعية.

2- المنهج التحليلي: تم الاعتماد على هذا المنهج لاختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة، حيث تم تحليل البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة بعد جمعها من المصادر الأولية وتبويبها ومعالجتها للوصول إلى نتائج الدراسة، حيث تم الاعتماد على القوائم المالية والتقارير المالية للبنوك الإسلامية الأردنية من سنة 2010 إلى سنة 2017.

سادساً: مجتمع الدراسة:

ويتكون من كافة البنوك الإسلامية الأردنية وعددها ثلاثة بنوك حتى نهاية 2017 وذلك بالاعتماد على البيانات المالية الخاصة بالبنوك الإسلامية للفترة (2010-2017) وهي البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة الإسلامي.

سابعاً: الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع مخاطر السيولة وأثرها على الأداء المالي، وفيما يلي أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع:
- دراسة (المساعدة، 2013):

وتهدف الدراسة إلى بيان أثر تطبيق مقررات بازل III على المصارف الإسلامية الأردنية للتعرف على مدى قدرتها على الالتزام بتوفير رؤوس أموال ذات نوعية جيدة قادرة على تغطية مخاطرها وامتصاص الخسائر حال حدوثها، واستخدمت الدراسة التحليل الكمي من خلال استخراج مبالغ ونسب كفاية رأس المال ونسب تغطية السيولة ونسب الأموال الصافية ونسب الرافعة المالية لدى المصارف الإسلامية ومن تم مقارنتها بنسب الحد الأدنى المقرر بموجب المعيار الجديد، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المصارف الإسلامية في الأردن تتمتع برؤوس أموال ذات نوعية وجودة عالية تكفي لمواجهة مخاطرها وتفوق نسبة الحد الأدنى المقررة في معيار بازل III، أما أهم التوصيات فتمثلت في أن المصارف الإسلامية ليست بحاجة إلى أدوات رأس مال جديدة كونها تتمتع برؤوس أموال عالية الجودة كما ونوعاً مع ضرورة الاستثمار في أصول عالية السيولة بنسبة تتراوح ما بين 25-30% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة، ويستفاد من هذه الدراسة اقتصارها على مقررات بازل III الجديدة حيث تم اتباع المنهج الوصفي والتحليل الكمي في إعداد هذه الدراسة من خلال مراجعة وتحليل بيانات التقارير المالية السنوية الصادرة عن المصارف الإسلامية باستخدام الطرق الإحصائية المناسبة مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية.

- دراسة (بوحيده، 2012):

وتهدف الدراسة إلى معرفة أساليب السيطرة على مخاطر جميع التمويل المصرفي وكيفية التخفيف من هذه المخاطر، وتهدف الدراسة الي معرفة أهم أدوات

التحوط الإسلامية حيث كانت الدراسة على بنك البركة الجزائري، وكانت أهم نتائج الدراسة أن صيغ التمويل الإسلامية معرضة لمخاطر عديدة تختلف باختلاف أساليب وإجراءات منح التمويل وبيئت الدراسة إلى أن بنك البركة الجزائري يعتمد على تسيير مخاطر التمويلات على إجراءات قانونية إدارية تنظيمية وذلك بالاعتماد على مقررات بازل II وعلى بازل III في المستقبل، وأوصت الدراسة بضرورة أن ينوع البنك في تطبيق صيغ التمويل وذلك تجنباً لخطر التركيز على المrabحات.

- دراسة (Shafique, 2012):

وتهدف هذه الدراسة بيان أثر السيولة على مخاطر البنك الإسلامي حيث أنه من خلال الأزمات المالية الأخيرة هناك العديد من البنوك الشهيرة في العالم ذهبت إلى الإفلاس، وأشار الباحثون إلى أن السبب الرئيس هو طبيعة ونوع السيولة ولكن في الوقت نفسه لوحظ أن البنوك الإسلامية لم تتأثر تقريباً بسبب هذه الأزمة، والتي كان من المقرر أن تكون المصارف الإسلامية أكثر تأثراً، ويستفاد من ذلك بعد مناقشة دراسات الكتابات المختلفة أن المصارف الإسلامية بقيت أكثر أمناً خلال الأزمة المالية لعام 2008 عند مقارنتها بالمصارف التقليدية وكانت النقطة الرئيسية الفرق بين أداء البنكين هي طبيعة السيولة للبنوك الإسلامية لذلك يقترح أن هذا هو الوقت المناسب للبنوك الإسلامية لتوسيع شبكاتهم في العالم الغربي، والعالم يجب أن يدرك أهمية النظام المصرفي الإسلامي وخاصة خلال الأزمة المالية العالمية.

ثامناً: الجانب النظري:

1- مفهوم مخاطر السيولة:

السيولة تعني إمكانية تحويل الأصول إلى النقود وبالسرع الممكنة من دون تحمل أي خسائر عندما يتعرض البنك إلى حالة طلب مفاجئة أو مستحقات حالية أو الطلب على النقود في حالة الالتزامات (بدرانة، 2018، ص10)، وبالتالي يمكن

تعريف مخاطر السيولة بأنها احتمال الخسائر الناجمة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أو لتمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون تكبد تكاليف أو خسائر غير المرغوب فيها (Abdul Rahman، 2016، ص3)، وتعرف مخاطر السيولة بأنها ذلك النوع من المخاطر التي تتعرض له المؤسسات المالية، وذلك عندما تكون آجال الاستحقاق لمواردها أقصر من آجال الاستحقاق لاستخداماتها والتي تتمثل في القروض أو الديون، وبذلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائنها وهم المودعين وغير قادرة على الاقتراض من السوق، ويرجع ذلك لضعف ثقة المقرضين (عقون، 2015، ص125).

2- نسبة كفاية رأس المال:

تعرف كفاية رأس المال بأنها "قدرة رأس مال المصرف المؤهل على استيعاب مخاطر الموجودات الممولة من أمواله الذاتية ومن الأموال المضمونة من قبله في جميع الأوقات" (سعيد، 2014، ص9)، كما تعرف كفاية رأس المال على أنها رأس المال الذي يكفي والذي يستطيع مقابلة المخاطر المالية ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه، كما أن كفاية رأس المال تعني الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال (الجبوري، 2017، ص18).

ويمكن قياس نسبة كفاية رأس المال بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التتخفي}}{\text{إجمالي الأصول الداخل وخارج الميزانية من جهة بالمخاطر}} \leq 10.5\%$$

حيث أصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% بدلاً من 8% وهذا يعني أن المصارف ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات (صالح، 2015، ص102).

3- نسبة تغطية السيولة:

إن نسبة تغطية السيولة تساهم في التخفيف من مخاطر السيولة في المدى قصير الأجل حيث تهدف هذه النسبة لتقييم البنك على مواجهة صدمة سيولة قصيرة الأجل (30 يوم)، وإلى ضمان بأن البنك يحوز على مستوى مناسب من أصول سائلة عالية الجودة لمواجهة ضغط السيولة شديدة لفترة (30) يوماً المقدرة (سارة، 2015، ص104)، ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة جيدة النوعية}}{\text{صافي التكاليف النقدية الخارجية طوال فترة 30 يوم}} \leq 100\%$$

ولا تقل النسبة عن 100% يعني أن يكون على الأقل مخزون الأصول السائلة يساوي التدفقات النقدية الصافية (BANCEL، 2016، ص50)، حيث قامت لجنة بازل بتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمخاطر السيولة المرتبطة بالبنك من خلال التأكد من وجود أصول كافية عالية السيولة تضمن البقاء تحت سيناريو ضغط دائم لمدة شهر، وذلك من خلال تقديم نسبة تغطية السيولة (الصايغ، 2012، ص1126).

4- نسبة صافي التمويل المستقر:

ويتم تعريف التمويل المستقر على أنه جزء من تلك الأنواع والمبالغ من تمويل رأس المال والخصوم المتوقع أن تكون مصادر موثوقة للأموال على مدى فترة زمنية مدتها عام واحد في ظل ظروف الضغط الموسعة، ولذلك فإن مبلغ التمويل المستقر المتاح يتضمن معاملات السيولة لمختلف أنواع الموجودات المحتفظ بها، والتعرض للمخاطر المحتملة التي تتحملها الشركة، حيث أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة يجب أن يكون هذا المعيار أكثر من 100% لضمان أن التمويل المتاح يلبي التمويل المطلوب على مدى فترة التقييم، وتعرف هذه النسبة بأنها صافي نسبة التمويل المستقر (F. Gideon، 2013، ص2)، وذلك حسب المعادلة الآتية:

$$\%100 \leq \frac{\text{الموارد المستغنى المتاحة لسنة ما}}{\text{التكلفة للتمويل المستغنى لسنة نفسها}} = \text{نسبة صافي التمويل المستقر}$$

5- معدل العائد على الأصول:

يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى قدرة إدارة البنك في تشغيل الأصول المتاحة في تحقيق أرباح، وذلك بغض النظر عن وسائل التمويل المتاحة (ابوزيد، 2009، ص164)، ويمكن قياس هذا المعدل بالمعادلة التالية (مطر، 2010، ص33):

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

6- معدل العائد على حقوق الملكية:

يعد هذا المعدل من أهم من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، حيث يعمل البنك دائماً على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر التي يتحملها مساهمو البنك، حيث أن هذا المعدل يوضح ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح التي يحققها البنك (بشناق، 2011، ص36)، ويمكن قياس هذا المعدل بالمعادلة التالية (المناصير، 2013، ص40):

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

7- حصة السهم العادي من الأرباح:

إن هذه النسبة تقيس الأرباح التي يحصل عليها كل سهم من أسهم البنك في نهاية الفترة المالية، حيث أن سياسة توزيع الأرباح لها انعكاسات على قيمة البنك وذلك من خلال تأثيرها على أسعار الأسهم التي يصدرها، حيث نلاحظ أن المساهم عادة ما يتوقع نوعين من العائد وهو العائد في الربح الموزع للسهم في نهاية الفترة المالية والعائد في الربح الرأسمالي الناتج من الزيادة في سعر السهم (زائد، 2016، ص106)، ويمكن قياس هذا المعدل بالمعادلة التالية (كراج، 2006، ص204):

$$\text{حصة السهم العادي من الأرباح} = \frac{\text{النسبة التي بعد التوزيعات الاحتياطية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

تاسعاً: تحليل البيانات :

1- وصف متغيرات الدراسة:

يعرض هذا المبحث الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (المتغيرات التابعة وهي معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وحصة السهم العادي من الأرباح (EPS)، والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في نسبة كفاية رأس المال (CAR)، ونسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة التمويل الصافي المستقر (NSFR)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الصفاة الإسلامي، وذلك للفترة الممتدة من (2010-2017).

يعرض الجدول (1) وصفاً لنسب المتغيرات المستقلة والتابعة خلال فترة الدراسة (2010-2017)، حيث نلاحظ أن البنوك الإسلامية الأردنية في المتوسط قد التزمت بمعيار الحد الأدنى من معايير لجنة بازل III خلال فترة الدراسة، كما أن نسب الأداء المالي تعتبر جيدة وذلك طوال فترة الدراسة.

الجدول رقم (1): وصف متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية الأردنية مجتمعة

	CAR	EPS	LCR	NSFR	ROA	ROE
Mean	29.54833	0.166500	1.817792	1.182487	0.866417	7.978333
Median	22.74000	0.145500	1.779500	1.184500	0.980500	4.476500
Maximum	70.23000	0.361000	2.838000	1.679000	1.527000	17.65700
Minimum	16.21000	-0.046000	0.787000	0.924900	-1.290000	-3.147000
Std. Dev.	14.11881	0.128730	0.582493	0.201282	0.588628	7.020031
Skewness	1.240371	0.085803	0.046310	0.648220	-2.100285	0.095770
Kurtosis	3.837623	1.545511	1.950277	2.884625	8.477406	1.277631
Jarque-Bera	6.855689	2.144985	1.110496	1.694069	47.64677	3.003242
Probability	0.032457	0.342155	0.573930	0.428684	0.000000	0.222769
Sum	709.1600	3.996000	43.62700	28.37970	20.79400	191.4800
Sum Sq. Dev.	4584.837	0.381144	7.803858	0.931828	7.969110	1133.459
Observations	24	24	24	24	24	24

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

2- اختبار ملائمة النموذج:

لاختبار مدى ملائمة نموذج الدراسة لقياس أثر مخاطر السيولة على الأداء

الماليلبنوك الإسلامية الأردنية تم إجراء الاختبارات التالية:

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

من خلال الاختبارات التي أجريت على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تم التوصل إلى أن هذه المتغيرات غير مستقرة عند المستوى حيث قيمة الاحتمالية

أكبر من (0.05)، والجدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار استقراريه سلاسل متغيرات

الدراسة عند المستوى.

الجدول رقم (2) نتائج اختبار استقراريه سلاسل متغيرات الدراسة عند المستوى

النتيجة	ADF		PP		Levin-Lin-Chu		الاختبار المتغير
	الاحتمالية P- Value	قيمة محتسبة لمربع كاي	الاحتمالية P- Value	قيمة محتسبة لمربع كاي	الاحتمالية P-Value	قيمة محتسبة لمربع كاي	
غير ساكن	0.4444	-0.1397	0.0325	-1.8453	0.0719	-1.4618	نسبة كفاية رأس المال
غير ساكن	0.6411	0.3613	0.0446	-1.7000	0.1146	-1.2026	نسبة تغطية السيولة
غير ساكن	0.3713	-0.3283	0.7347	-0.6270	0.000	-6.0278	نسبة التمويل الصافي المستقر
غير ساكن	0.1828	-0.9048	0.1598	-0.9953	0.0007	-3.2037	معدل العائد على الأصول
غير ساكن	0.1647	0.2914	0.5459	-0.1153	0.4811	-0.0474	معدل العائد على حقوق الملكية
غير ساكن	0.6426	0.3655	0.1249	-1.1507	0.2651	-0.6276	حصة السهم العادي من الأرباح

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

ومن خلال قيمة احتمالية الاختبار (P-value) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05)، وعليه تم أخذ الفرق الأول لكل سلسلة من سلاسل متغيرات الدراسة، حيث أصبحت جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، ويتضح ذلك من قيم الاحتمالية والتي هي أقل من مستوى المعنوية لإحصائية (0.05).

ويوضح الجدول (3) نتائج اختبار استقراريه سلاسل متغيرات الدراسة عند الفرق الأول.

الجدول رقم (3) نتائج اختبار استقراريه سلاسل متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

النتيجة	ADF		PP		Levin-Lin-Chu		الاختبار المتغير
	الاحتمالية P-Value	قيمة محتسبة لمربع كاي	الاحتمالية P- Value	قيمة محتسبة لمربع كاي	الاحتمالية P-Value	قيمة محتسبة لمربع كاي	
ساكن	0.0129	-2.2293	0.0018	-2.9084	0.0001	-3.7046	نسبة كفاية رأس المال
ساكن	0.0075	-2.4304	0.0126	2.2378-	0.0035	-2.6968	نسبة تغطية السيولة
ساكن	0.0003	-3.4342	0.0405	-1.7450	0.0000	-5.6631	نسبة التمويل الصافي المستقر
ساكن	0.0005	-3.2843	0.0001	-3.6220	0.0000	-6.1449	معدل العائد على الأصول
ساكن	0.0130	-2.2275	0.0042	-2.6329	0.0022	-2.8500	معدل العائد على حقوق الملكية
ساكن	0.0427	-1.7201	0.0004	-3.3608	0.0091	-2.3613	حصة السهم العادي من الأرباح

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحده (عدم استقرار البيانات) ونقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة (البيانات مستقرة)، وبالتالي جميع سلاسل متغيرات الدراسة أصبحت مستقرة عند الفرق الأول.

ب- اختبارات تحديد نموذج الدراسة المناسب:

وفقاً لأسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تم تقدير ثلاث نماذج، نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، ونموذج التأثيرات الثابتة، وتم استبعاد نموذج التأثيرات العشوائية بسبب أن عدد المتغيرات المستقلة يساوي عدد البنوك الإسلامية في الدراسة، وبالتالي الاكتفاء بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة. ويبين الجدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة:

الجدول رقم (4) يبين نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة لأثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2010-2017)

النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		معالم ومتغيرات النموذج	
التأثيرات الثابتة	التجميعي	التأثيرات الثابتة	التجميعي	التأثيرات الثابتة	التجميعي		
-0.0026	-0.0066	-0.1181	-0.9995	-0.0441	-0.0990	المعامل	نسبة كفاية رأس المال
0.1157	0.0001	0.2053	0.0001	0.0000	0.000	الاحتمالية	
-0.0594	-0.0482	-7.5884	-5.5548	-0.0166	-0.2578	المعامل	نسبة تغطية السيولة
0.0000	0.1508	0.0000	0.0050	0.9040	0.1435	الاحتمالية	
0.1018	0.2628	15.7828	19.9168	-0.6318	-0.0585	المعامل	نسبة التمويل الصافي المستقر
0.0000	0.0054	0.0000	0.0003	0.0319	0.8960	الاحتمالية	
0.1018	0.1396	6.6001	4.5580	2.9483	2.5575	المعامل	ثابت الانحدار
0.0010	0.2808	0.1042	0.5144	0.0000	0.0009	الاحتمالية	
0.9293	0.7366	0.8486	0.7367	0.6844	0.6542	معامل التحديد R^2	
0.9097	0.6971	0.8066	0.6972	0.5967	0.6023	معامل التصحيح $AdjR^2$	
47.3901	18.6507	20.1937	18.6577	7.8083	12.6125	قيمة F المحسوبة	
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0004	0.0000	Sig. F*	
1.5682	0.6373	1.6961	1.0833	2.7059	2.5512	D-W	

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

وتعد عملية تحديد النموذج الأفضل لتقدير معالم نموذج الدراسة الخطوة الأولى في التحليل الإحصائي، وذلك لأنها تعطينا فكرة واضحة عن مدى ملائمة وقدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع.

ج- اختبار وولد:

وتم استخدام اختبار وولد (wald test) للمفاضلة بين نمودي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وذلك حسب الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5) نتائج اختبار وولد (wald test) للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Wald Test:

Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	4.307833	(2, 18)	0.0296
Chi-square	8.615665	2	0.0135

Null Hypothesis: C(2)=0,C(3)=0

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(2)	-0.016663	0.136262
C(3)	-0.631814	0.271660

Restrictions are linear in coefficients.

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

أشارت نتائج هذا الاختبار كما يظهر في الجدول رقم (5) إلى أن قيمة الاحتمال الخاصة بـ F تساوي $Probability = 0.0296$ ، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن المعامل تختلف عن الصفر، وهذا يؤكد أن النموذج الملائم لهذه الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة ونستخلص مما سبق إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل.

3- اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity):

تعد مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه استخدام تحليل الانحدار المتعدد، بحيث لا تكون مستقلة بشكل تام (الساعدي،

2015، ص367)، ويتم اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرات باستخدام قيمة (Prob)، فإذا كانت ($Prob > 0.05$)، فذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي (أبو وادي، 2017، ص29)، حيث إن مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة توجد عندما يكون معامل الارتباط بين المتغيرات أكبر من 0.75، وتم اقتراح أنه يجب تصحيح الارتباط فوق 0.8 بين المتغيرات المستقلة أخيراً، حيث يوجد جدال بأن معامل الارتباط أقل من 0.9 قد لا يسبب مشكلة خطيرة متعددة الأقطاب، على عكس ذلك هناك جدال بأن أي معامل ارتباط فوق 0.7 قد يتسبب في مشكلة متعددة الأبعاد خطيرة تؤدي إلى تقديرات غير فعالة ونتائج أقل موثوقية، وتتبنى هذه الدراسة النظرة الأكثر محافظة من بين الأخرى وتقبل مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة إذا كانت القيمة تتجاوز 0.7 (Ayano، 2016، ص50)، والجدول رقم (6) يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (6) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	نسبة كفاية رأس المال	نسبة تغطية السيولة	التمويل الصافي المستقر
نسبة كفاية رأس المال	1		
نسبة تغطية السيولة	-0.578194 0.0031	1	
التمويل الصافي المستقر	-0.425345 0.0383	0.448280 0.0280	1

* دال عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

يبين الجدول (6) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة قد كانت جميعها لا تتجاوز أحد هذه المعاملات القيمة (0.70) حيث بلغت أعلى قيمة (0.5781)، وهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، حيث

نلاحظ جميع المتغيرات المستقلة لديها قوة ارتباط منخفضة، مما يعني عدم وجود أي ارتباط متعدد.

ولتأكيد النتيجة السابقة يتم الجوء إلى اختبار معامل تضخم التباين (VIF) بين المتغيرات المستقلة لتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بينهما، والجدول رقم (7) يوضح قيمة معامل تضخم التباين:

الجدول رقم (7) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	معامل تضخم التباين (VIF)
نسبة كفاية رأس المال	1.804
نسبة تغطية السيولة	2.221
التمويل الصافي المستقر	1.316

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج 20ssps ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل تضخم التباين كانت أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (خليفات، 2015، ص120).

اختبار التوزيع الطبيعي (Normality):

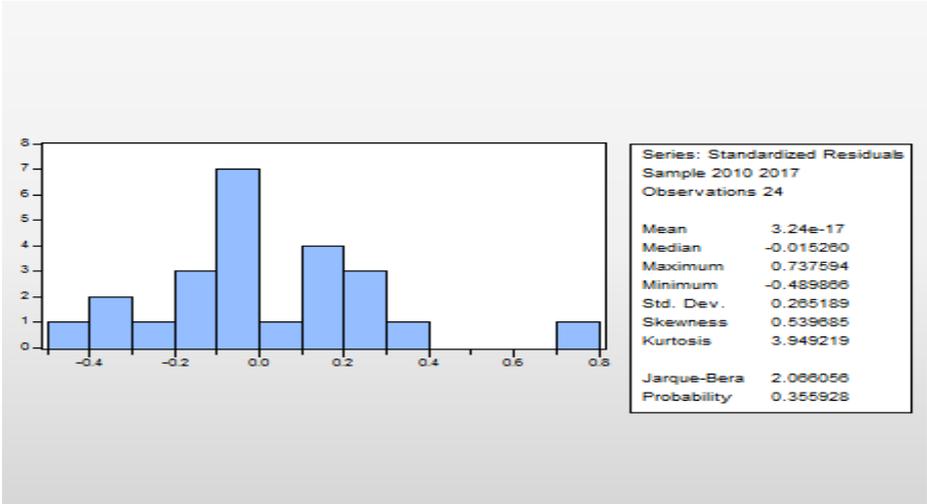
ويحتوي هذا الاختبار على التوزيع الطبيعي للأخطاء الناتج من تقدير النموذج المقدر ووفقاً لإجراء يتم اختبار فرضية حول معلمة النموذج، حيث يجب الوفاء بالافتراض المعتاد، أي الافتراض الطبيعي وهو حول متوسط البقايا وهو صفر، وفي هذه الدراسة، تم فحص الحالة الطبيعية للبيانات مع إحصاء اختبار Jarque-Bera.

ولاحظت أن إحصائيات Jarque-Bera لن تكون مهمة للإزعاج الذي يتم توزيعه عادة حول المتوسط، وتتم صياغة فرضية الاختبار الطبيعي على النحو التالي: H_0 : يتم توزيع الخطأ بشكل طبيعي.

H_1 : لا يتم توزيع مصطلح الخطأ بشكل طبيعي
 $\alpha = 0.05$

- قاعدة القرار: رفض H_0 إذا كانت قيمة P لـ Jarque-Bera أقل من المستوى الهام (0.05) خلاف ذلك، لا نرفض H_0 (Ayano, 2016، ص51)، فإذا تم توزيع الطبيعي للأخطاء بشكل طبيعي، يجب أن يكون الرسم البياني على شكل جرس وأن إحصاء Bera-Jarque لن يكون كبيراً، وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل شاشة اختبار الوضع الطبيعي يجب أن تكون أكبر من (0.05) لدعم فرضية الخلو وبأن التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة (5%) (Saje, 2015، ص58)، والشكل التالي يوضح التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الأول:

الشكل رقم (1) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الأول



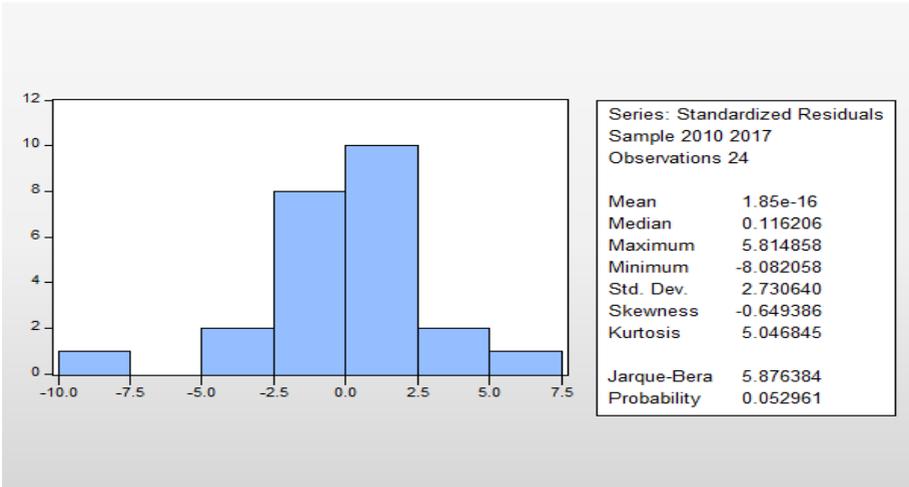
- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

نلاحظ من الشكل رقم (1) أن الرسم البياني هو على شكل جرس وأن اختبار Jarque-Bera يساوي (2.0660) وقيمة الاحتمالية (0.3559) وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل شكل اختبار الوضع الطبيعي هي أكبر من (0.05)، وبالتالي

خلصت إلى أنه لا يوجد مشكلة طبيعية على النموذج الأول مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

أما فيما يتعلق بنموذج الدراسة الثاني فيمكن بيان ذلك من خلال الشكل رقم (2) وذلك كما يلي:

الشكل رقم (2) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الثاني

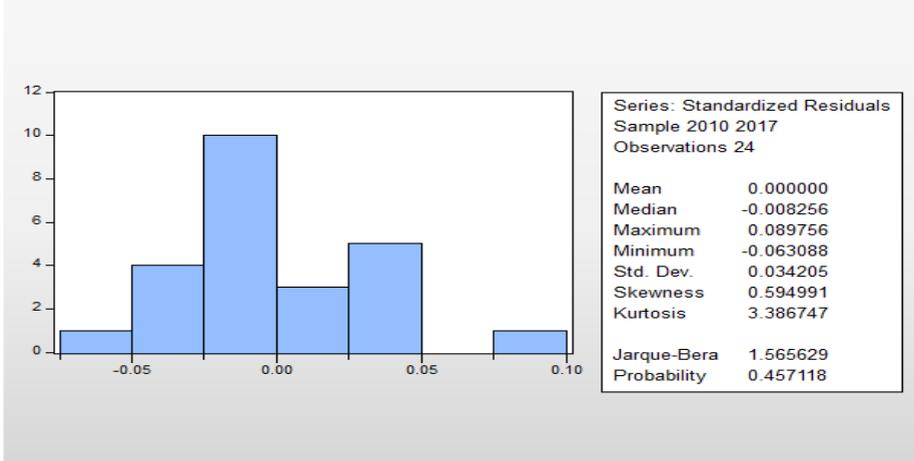


- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

نلاحظ من الشكل رقم (2) أن الرسم البياني هو على شكل جرس وأن اختبار Jarque-Bera يساوي (5.8763) وقيمة الاحتمالية (0.0529) وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل شكل اختبار الوضع الطبيعي يجب أن تكون أكبر من (0.05)، وخلصت إلى أنه لا يوجد مشكلة طبيعية على النموذج الثاني، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

أما فيما يتعلق بنموذج الدراسة الثالث فيمكن بيان ذلك من خلال الشكل رقم (3) وذلك كما يلي:

الشكل رقم (3) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الثالث



- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

نلاحظ من الشكل رقم (3) أن الرسم البياني هو على شكل جرس وأن اختبار Jarque-Bera يساوي (1.5656) وقيمة الاحتمالية (0.4571) وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل شكل اختبار الوضع الطبيعي يجب أن تكون أكبر من (0.05)، وخلصت إلى أنه لا يوجد مشكلة طبيعية على النموذج الثالث، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

عاشراً: اختبار الفرضيات:

تتكون عينة الدراسة من ثلاثة بنوك إسلامية أردنية وهي البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك الصفاة الإسلامي، وقد تم جمع البيانات الخاصة بالبنوك الإسلامية الأردنية للفترة من (2010-2017)، وذلك من خلال تقاريرها السنوية، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر من البيانات المتسلسلة زمنياً وذات الطابع الطولي (Panel Data).

وبعد أن تم وصف متغيرات الدراسة، والتأكد من سلامة البيانات للتحليل الإحصائي، يتم الآن اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها، وعليه كانت النتائج على النحو التالي:

1- الفرضية الرئيسية الأولى H₀₁:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية .
ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول رقم (8):

الجدول رقم (8) أثر مخاطر السيولة على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	β	البيان	
0.0000	-21.1267	0.0020	-0.0441	نسبة كفاية رأس المال	معدل العائد على الأصول
0.9040	-0.1222	0.1362	-0.0166	نسبة تغطية السيولة	
0.0319	-2.3257	0.2716	-0.6318	نسبة التمويل الصافي المستقر	
0.0000	9.7049	0.3038	2.9483	ثابت الانحدار C	
0.6844					معامل التحديد R ²
0.5967					معامل التصحيح AdjR ²
7.8083					قيمة F المحسوبة
0.0004					Sig. F*
2.7059					D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

ومن خلال جدول رقم (8) يمكن ملاحظة الآتي:

H011: الفرضية الفرعية الأولى :

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر مخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (-0.0441) β وبالتالي فهو يشير إلى أثر نسبة كفاية رأس المال، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-21.1267) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.0000$) وهي اقل من 0.05 .

عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية".

H012: الفرضية الفرعية الثانية :

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر مخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية هو أثر غير دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (-0.0166) β وبالتالي فهو يشير إلى أثر

نسبة تغطية السيولة، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-0.1222) وبمستوى دلالة (sig=0.9040) وهو أكبر من 0.05.

عليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية".

H013: الفرضية الفرعية الثالثة :

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر مخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار β (-0.6318) وبالتالي فهو يشير إلى أثر نسبة كفاية رأس المال، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-2.3257) وبمستوى دلالة (sig=0.0319) وهي أقل من 0.05.

عليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية".

2- الفرضية الرئيسية الثانية H₀₂:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية. ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول رقم (9):

الجدول رقم (9) أثر مخاطر السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	β	البيان	
0.2053	-1.3140	0.0899	-0.1181	نسبة كفاية رأس المال	معدل العائد على حقوق الملكية
0.0000	-6.9752	1.0879	-7.5884	نسبة تغطية السيولة	
0.0000	-36.6241	0.4309	-15.7828	نسبة التمويل الصافي المستقر	
0.1042	1.7110	3.8572	6.6001	ثابت الانحدار C	
0.8486					معامل التحديد R ²
0.8066					معامل التصحيح AdjR ²
20.1931					قيمة F المحسوبة
0.0000					Sig. F*
1.6961					D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

ومن خلال جدول رقم (9) يمكن ملاحظة الآتي:

H021: الفرضية الفرعية الأولى:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية".

تشير نتائج الجدول (9) أن أثر مخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية هو أثر غير دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (-0.1181) و β وبالتالي فهو يشير إلى أثر نسبة كفاية رأس المال، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-1.3140) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.2053$) وهي أكبر من 0.05 .

عليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية".

H022: الفرضية الفرعية الثانية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية".

تشير نتائج الجدول (9) أن أثر مخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (-7.5884) و β وبالتالي فهو يشير إلى أثر نسبة تغطية السيولة، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-6.9752) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.0000$) وهي أقل من 0.05 .

عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:
"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية".

H023: الفرضية الفرعية الثالثة :

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية".

تشير نتائج الجدول (9) أن أثر مخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta = -15.7828$) وبالتالي فهو يشير إلى أثر نسبة التمويل الصافي المستقر، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-36.6241) وبمستوى دلالة ($\text{sig} = 0.0000$) وهي أقل من 0.05.

عليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:
"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية".

3- الفرضية الرئيسية الثالثة H03:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية".

ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول رقم (10):
الجدول رقم (10) أثر مخاطر السيولة على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية

جدول المعاملات					المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	β	البيان	
0.1157	-1.6529	0.0016	-0.0026	نسبة كفاية رأس المال	حصة السهم العادي من الأرباح
0.0000	-10.2907	0.0057	-0.0594	نسبة تغطية السيولة	
0.0000	22.4915	0.0045	0.1018	نسبة التمويل الصافي المستقر	
0.0010	3.9025	0.0597	0.2331	ثابت الانحدار C	
0.9293					معامل التحديد R^2
0.9097					معامل التصحيح $AdjR^2$
47.3901					قيمة F المحسوبة
0.0000					Sig. F*
1.5682					D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10
ومن خلال جدول رقم (10) يمكن ملاحظة الآتي:

H031: الفرضية الفرعية الأولى:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية".

تشير نتائج الجدول (10) أن أثر مخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية هو أثر غير دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار $\beta(0.0026)$ وبالتالي فهو يشير

إلى أثر نسبة كفاية رأس المال، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-1.6529) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.1157$) وهي اقل من 0.05.

عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر

السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية".

H032: الفرضية الفرعية الثانية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر

السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية".

تشير نتائج الجدول (10) أن أثر مخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من

نسبة تغطية السيولة على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية

هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار $\beta(-0.0594)$ وبالتالي فهو يشير إلى

أثر نسبة تغطية السيولة، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي

(-10.2907) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.0000$) وهي اقل من 0.05.

عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة

التمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على حصة السهم العادي من الأرباح

للبنوك الإسلامية الأردنية".

H033: الفرضية الفرعية الثالثة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية".

تشير نتائج الجدول (10) أن أثر مخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (β -0.1018) وبالتالي فهو يشير إلى أثر التمويل الصافي المستقر، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (22.4915) وبمستوى دلالة (sig=0.0000) وهي أقل من 0.05.

عليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية".

أحدى عشر: ملخص نتائج اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الرئيسية الأولى:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية"

الجدول رقم (11) ملخص نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

ت	الفرضية	النتيجة	الأثر
1.	"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية".	رفض	سالب

ت	الفرضية	النتيجة	الأثر
2.	"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية".	قبول	سالِب
3.	"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية".	رفض	سالِب

- الجدول من إعداد الباحث.

2- الفرضية الرئيسية الثانية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية".

الجدول رقم (12) ملخص نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

ت	الفرضية	النتيجة	الأثر
1.	"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية".	قبول	سالِب
2.	"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية".	رفض	سالِب
3.	"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الأردنية".	رفض	سالِب

- الجدول من إعداد الباحث.

3- الفرضية الرئيسية الثالثة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر) على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية".

الجدول رقم (13) ملخص نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

ت	الفرضية	النتيجة	الأثر
1.	"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية".	قبول	سالب
2.	"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية".	رفض	سالب
3.	"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السيولة المتمثلة في الحد الأدنى من نسبة التمويل الصافي المستقر على حصة السهم العادي من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية".	رفض	موجب

اثني عشر: النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر مخاطر السيولة علي الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية من الفترة (2010-2017)، وبالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وذلك كما يلي:

أ- نتائج الدراسة:

1- توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية الأردنية تتمتع بكفاءة عالية في إدارة مخاطرها، ويأتي ذلك نتيجة التزامها بأوامر البنك المركزي والمقترحات العالمية مثل معايير لجنة بازل، علاوة على اتباعها سياسات مالية متحفظة، وتركيزها في التوظيف

على صيغ متدنية المخاطر، وهذا يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية ويخفف من مخاطرها المالية.

2- تتوفر لدى البنوك الإسلامية الأردنية الحد الأدنى م نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر، والمقررة في معيار بازل III .

3- تدل نسب كفاية رأس المال المرتفعة إلى أن البنوك الإسلامية لديها رؤوس أموال أساسية واحتياطات عالية الجودة تفوق معايير كفاية رأس المال الصادرة عن البنك المركزي ولجنة بازل، حيث تتمتع البنوك الإسلامية الأردنية بنسب رأس مال مرتفعة، حيث بلغ متوسط كفاية رأس المال خلال الفترة (2010-2017) حوالي 29.5% وهي تفوق الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المقررة من البنك المركزي، والمقررة من لجنة بازل.

4- تتوفر لدى البنوك الإسلامية الأردنية أموال مستقرة، حيث بلغ متوسط نسبة التمويل الصافي المستقر (118.1%) وهي تفوق الحد الأدنى المقررة من لجنة بازل، وهي بذلك تكفي تمويلاتها واستثماراتها طويلة الأجل.

5- بلغت نسبة تغطية السيولة للبنوك الإسلامية الأردنية (181.7%) وهي تفوق الحد الأدنى المقررة من لجنة بازل، وهي بذلك تكفي تمويلاتها واستثماراتها قصيرة الأجل.

6- أثبتت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر لمخاطر السيولة على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الأردنية، حيث كان لنسبة كفاية رأس المال، ونسبة التمويل الصافي المستقر، وجود أثر معنوي مهم على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية. أما نسبة تغطية السيولة، فلم يكن لها أثر على معدل العائد على الأصول.

7- أثبتت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر لمخاطر السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية، وحصّة السهم الواحد من الأرباح للبنوك الإسلامية الأردنية، حيث كان لنسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر، وجود أثر معنوي مهم على الأداء

المالي للبنوك الإسلامية الأردنية. أما نسبة كفاية رأس المال، فلم يكن لها أثر على معدل العائد على حقوق الملكية وحصة السهم الواحد من الأرباح.

ب- التوصيات:

1- توصي الدراسة بضرورة تعاون البنك المركزي الأردني مع البنوك الإسلامية الأردنية، وذلك في مجال تطبيق معايير بازل III، وذلك لما لهذه المعايير من أهمية بالغة في التخفيف من مخاطر السيولة.

2- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والتي تعنى بدراسة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، والعمل على تعميم نتائج هذه الدراسات على البنوك الإسلامية.

3- تنمية الموارد البشرية في البنوك الإسلامية، وفي مجالات التحليل المالي، وإدارة المخاطر المصرفية، وذلك بالتدريب المستمر والتعليم وخاصة في نواحي أساليب وقياس مخاطر السيولة الواردة في اتفاقية لجنة بازل III، وتحديد كفاية رأس المال.

4- تطوير تقنيات المعلومات، وبناء قاعدة بيانات مصرفية للبنوك الإسلامية الأردنية، بحيث تساهم في مستوى المخاطر المالية في البنك الإسلامي.

5- أن تستفيد البنوك الإسلامية من تجاربها السابقة، وبشكل خاص تلك التي عانت من مشاكل عدم السداد كنتيجة لسوء عمليات التمويل، والتي كان لها تأثيراً مباشراً على أدائها، وذلك من حيث انخفاض وتدهور الأداء المالي للبنك الإسلامي.

المراجع

- المراجع العربية:
- أبو وادي، رامي (2017) العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، مجلد2، عدد2، مايو2017.
- أبوزيد، محمد (2009). التحليل المالي لشركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
- بدرانه، حسن (2018). أثر المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية على القيمة السوقية لأسهم البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- بشناق، زاهر (2011). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- بوحيدة، محمد (2012). مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بين السيطرة والتحوط اشارة إلى بنك البركة الجزائري، مجلة أبحاث في الاقتصاد والتسيير، المجلد عدد خاص.
- الجبوري، منيب خلف (2017). أثر اتفاقية بازل2 على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- خليفات، مروان (2015). أثر العوامل الخارجية والداخلية على نمو الودائع في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

- زائد، محمد (2016). أثر الرقابة الكمية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- سارة، بركات (2015). دور الاجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جوان، الجزائر.
- الساعدي، علاء (2015). ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 35، العدد 1، مصر.
- سعيد، حسين - أبو العز، على (2014). كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، 6-7/8/2014، عمان، الأردن.
- صالح، مفتاح (2015). تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 21، العدد 1، الرياض، السعودية.
- صالح، مفتاح (2009). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- الصايغ، عماد (2012). مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية وفقاً لمقررات لجنة بازل III دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، أكتوبر 2012، مصر.

- عقون، عبد السلام (2015). أسس قياس وإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية حالة بنك سوسبيني جينيرال للفترة المرجعية 2008,2012، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 24، الجزائر.
- كراجة، عبدالحليم، وآخرون (2006). الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- المساعدة، منور (2013). أثر تطبيق مقررات بازل III على المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن .
- مطر، محمد (2010). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- المناصير، عمر (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.
- المراجع الاجنبية:

- Abdul Rahman, Aisyah, Janor, Hawati (2016). ImpakKecekanan Kos terhadapRisikoKecairandalamInstitusiPerbankan di Malaysia The Impact of Efficiency on Liquidity Risk in Malaysian Banking Institutions, JurnalPengurusan, 47 (2016) 20 pages, Galley Proof, Malaysia.
- Ayano, Dawit (2016). Determinants of commercial banks financial performance in Ethiopia, Unpublished Master Thesis, Addis Ababa University, Addis Ababa, Ethiopia.
- Ayano, Dawit (2016). Determinants of commercial banks financial performance in Ethiopia, Previous reference.
- AzamShafique, and others (2012). Liquidity and Risk Analysis of Islamic Banking System during Global Financial Crises,Kuwat Chapter

of Arabian Journal of Business and Management Review, Vol. 1, No.8; April 2012.

- F. Gideon - and others,(2013). Basel III and the Net Stable Funding Ratio,Hindawi Publishing Corporation ISRN Applied Mathematics, Volume 2013, Article ID 582707.

- Saje, Elias (2015). Determinants of Dividend Payout in Ethiopian Private Banks, Unpublished Master Thesis, Addis Ababa University, Addis Ababa, Ethiopia.